

رسالة العلماء.. (2)

حالة الأمة بين العلماء والأمراء

1- من هم أولو الأمر؟

قال الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [النساء: 59].

في هذه الآية أمر الله تعالى (الذين آمنوا) بطاعة أولي الأمر منهم، بعد أن أمر بطاعته تعالى، وطاعة رسوله ﷺ.

فمن هم أولو الأمر الذين تجب طاعتهم على عموم المؤمنين؟

أقوال المفسرين في معنى (أولي الأمر) تتردد - في عمومها - بين العلماء والأمراء. والقول الجامع الأعدل هو أن (أولي الأمر) في الآية هم العلماء والأمراء معا. وهو ما اختاره العلامة **ابن القيم** رحمه الله فقال: "والتحقيق أن الأمراء إنما يطاعون إذ أمروا بمقتضى العلم. فطاعتهم تبع لطاعة العلماء. فإن الطاعة إنما تكون في المعروف وما أوجبه العلم. فكما أن طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول، فطاعة الأمراء تبع لطاعة العلماء" [1].

ويرى **العلامة ابن عاشور** أن طاعة الأمراء إنما تثبت لهم بتعيينهم وتوليتهم في مناصبهم. وأما طاعة العلماء فتثبت لهم بصفاتهم وأهليتهم الذاتية، أي: بعلمهم وعدالتهم، وليس بتولية أحد لهم.

قال رحمه الله: "ولما أمر الله بطاعة أولي الأمر، علمنا أن أولي الأمر في نظر الشريعة طائفة معينة، وهم قدوة الأمة وأمنائها. فعلمنا أن تلك الصفة تثبت لهم بطرق شرعية؛ إذ أمور الإسلام لا تخرج عن الدائرة الشرعية. وطريق ثبوت هذه الصفة لهم:

- إما الولاية المسندة إليهم من الخليفة ونحوه، أو من جماعات المسلمين، إذا لم يكن لهم سلطان.

- وإما صفات الكمال التي تجعلهم محلّ اقتداء الأمة بهم، وهي الإسلام والعلم والعدالة. فأهل العلم العدول من أولي الأمر بذاتهم، لأن صفة العلم لا تحتاج إلى ولاية، بل هي صفة قائمة بأربابها الذين اشتهروا بين الأمة بها، لِمَا جُرب من علمهم وإتقانهم في الفتوى والتعليم. قال مالك: «أولو الأمر: أهل القرآن والعلم»، يعني أهل العلم بالقرآن والاجتهاد.



أولو الأمر، أو الأئمة، هم أهل القول المسموع والمقام المتبوع.

فأولو الأمر هنا (يعني في الآية) هم من عدا الرسول من الخليفة إلى والي الحسبة، ومن قواد الجيوش، ومن فقهاء الصحابة والمجتهدين، إلى أهل العلم في الأزمنة المتأخرة” [2].

2 - الاقتران بين العلماء والأمر

وسواء قلنا: إن أولي الأمر الذين تلزمت طاعتهم يدخل فيهم العلماء والأمرء معا،

أو قلنا: هم إما الأمرء، أو العلماء،

فإن الآية الكريمة تكون قد جمعت لنا بين الطائفتين، وجعلت طاعة المسلمين دائرة بينهما. ونستطيع أن نقول: إن الآية أمرت المسلمين بطاعة قادتهم وزعمائهم الشرعيين، سواء كانوا ذوي سلطة سياسية عرفية، أو ذوي سلطة علمية أخلاقية. وهؤلاء جميعا هم أئمة الأمة وأئمة المجتمع. وفي حديث الإمام مسلم: عن تميم الداري، أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» [3].

قال الشيخ محمد صالح العثيمين: “الأئمة جمع إمام، والمراد بالإمام: من يُقتدي به ويُؤتمر بأمره. وينقسم إلى قسمين: إمامة في الدين، وإمامة في السلطة” [4]. وعموما: فأولو الأمر، أو الأئمة، هم أهل القول المسموع والمقام المتبوع.

وفي صحيح البخاري، عن قيس ابن أبي حازم قال: دخل أبو بكر [5] على امرأة من أحسس يقال لها زينب، فرآها لا تكلم فقال: ما لها لا تكلم؟ قالوا: حجت مُصمّة. قال لها: تكلمي، فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية. فتكلمت فقالت: من أنت؟ قال: امرؤ من المهاجرين. قالت: أي المهاجرين؟ قال: من قريش. قالت: من أي قريش أنت؟ قال إنك لسؤول! أنا أبو بكر. قالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية؟ قال: بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أئمتكم. قالت: وما الأئمة؟ قال: أما كان لقومك رؤوس وأشرف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت بلى. قال: فهم أولئك على الناس [6].

3 - الصلاح العام بصلاح الطائفتين، والفساد العام بفسادهما

من المؤلف في تراثنا الإسلامي الجمع بين العلماء والأمرء، باعتبارهم في الجملة هم مصدر الصلاح العام إذا صلحوا. وهم مصدر الفساد العام إذا فسدوا.



“ولما كان قيام الإسلام بطائفتي العلماء والأمرء، وكان الناس كلهم لهم تبعاً، كان صلاح العالم بصلاح هاتين الطائفتين، وفساده بفسادهما، كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف: صنغان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس. قيل من هم؟ قال: الملوك والعلماء. كما قال عبد الله بن المبارك:

رأيت الذنوب تميمت القلوب ... وقد يورث الذلّ إدمانها

وترك الذنوب حياة القلوب ... وخيرٌ لنفسك عصيانها

وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأخبار سوء ورهبانها” [7].

إذا فسد العلماء فسد المجتمع؛ إذ منهم يتلقى وبهم يقتدي. ثم ينعكس ذلك على الدولة ومؤسساتها وولاية أمورها فالملوك إذا فسدوا، فسدت حاشيتهم وأتباعهم وأعوانهم، وبذلك تفسد مؤسسات الدولة ووظائفها. ثم ينعكس ذلك على عموم المجتمع. ومن هنا قيل: الناس على دين ملوكهم.

وإذا فسد العلماء فسد المجتمع؛ إذ منهم يتلقى وبهم يقتدي. ثم ينعكس ذلك على الدولة ومؤسساتها وولاية أمورها. “قال الداودي [8]: الدّخن يكون من الأمرء. ولا يزال حال الناس بخير ما صلحت لهم هُداتهم وهم العلماء، وأئمتهم وهم الأمرء” [9].

ورغم أن كل فرد فرد، مسؤول ومحاسب - بصفته الفردية - على عمله وسلوكه وما قد يعتربه من خلل وفساد، فإن المسؤولية العامة والكبرى تبقى على الأمرء والعلماء، لمكانتهم القيادية في المجتمع. وفي الصحيح: قال رسول الله - ﷺ - «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء. ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».

في الحلقة القادمة: علاقة العلماء بالأمرء، وكيف ينبغي أن تكون، وكيف ينبغي ألا تكون؟



[2] التحرير والتنوير (98 /5)

[3] صحيح مسلم: باب بيان أن الدين النصيحة

[4] شرح رياض الصالحين (2 /391)

[5] أي: الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

[6] صحيح البخاري: باب أيام الجاهلية.

[7] أعلام الموقعين 1 /10

[8] أبو حفص الداودي: فقيه مالكي، ت 307هـ.

[9] - نقله ابن الملقن في: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (32 /341).